السياسة الخارجية الهندية تجاه شرق أفريقيا
الأبعاد، الدوافع، والتحديات

أ. محمد إسماعيل أبو حجر
الأكاديمية الليبية فرع مصراته، العلوم السياسية، ليبيا
mhmdabwhjr771@gmail.com

استلمت الورقة بتاريخ 2025/06/18، وقبلت بتاريخ 2025/06/28، ونشرت بتاريخ 2025/06/29

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الهند، شرق أفريقيا، الاقتصاد، النفط

الملخص

تسعى الهند إلى تعزيز نفوذها في شرق أفريقيا من خلال سياسة خارجية قائمة على أبعاد اقتصادية وأمنية وجيوسياسية. وتشمل الدوافع الرئيسية: الاقتصاد: البحث عن أسواق جديدة للسلع الهندية، وضمان إمدادات الطاقة (وخاصة النفط والغاز)، والاستثمار في البنية التحتية. الجغرافيا السياسية: مواجهة النفوذ الصيني في المنطقة وتعزيز التعاون مع دول المحيط الهندي. الأمن: مكافحة القرصنة في القرن الأفريقي ومواجهة التهديدات الإرهابية. الروابط التاريخية والثقافية: الاستفادة من الجالية الهندية الكبيرة في شرق أفريقيا كجسر للتعاون.

تشمل التحديات: المنافسة مع القوى العالمية مثل الصين والولايات المتحدة؛ وعدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض دول المنطقة؛ وموارد الهند المحدودة مقارنةً بمنافسيها.

ومع ذلك، لا تزال شرق أفريقيا منطقة استراتيجية للهند في سعيها لتعزيز دورها كلاعب عالمي.

Abstract:

India seeks to enhance its influence in East Africa through a foreign policy based on economic, security, and geopolitical dimensions. Key drivers include: Economics: seeking new markets for Indian goods, ensuring energy supplies (especially oil and gas), and investing in infrastructure. Geopolitics: countering Chinese influence in the region and strengthening cooperation with Indian Ocean countries. Security: combating piracy in the Horn of Africa and confronting terrorist threats. Historical and Cultural Ties: leveraging the large Indian diaspora in East Africa as a bridge for cooperation.

Challenges include: competition with global powers such as China and the United States; political and security instability in some countries in the region; and India's limited resources compared to its competitors.

Nevertheless, East Africa remains a strategic region for India as it seeks to strengthen its role as a global player.

المقدمة:

تتزايد أهمية منطقة شرق أفريقيا على الساحة الدولية والإقليمية بشكل مضطرد، وذلك نظراً لموقعها الجيوستراتيجي الحيوي ومواردها الطبيعية الوفيرة. هذا الاهتمام المتزايد يجعلها محط أنظار العديد من القوى الدولية الصاعدة، وفي طليعتها جمهورية الهند. لقد شهدت السياسة الخارجية الهندية تحولاً نوعياً وملحوظاً بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث اتجهت نحو تعزيز نفوذها ومصالحها في مناطق جغرافية حيوية، ومن ضمنها القارة الأفريقية وشرقها تحديداً .هذا التحول يعكس تطلعات الهند لتصبح قوة دولية مؤثرة وفاعلة في النظام العالمي، مستفيدة من التطور الملحوظ في قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والبشرية.

ومع هذا الانخراط المتنامي، يبرز تساؤل جوهري حول طبيعة هذه السياسة، دوافعها الحقيقية، الآليات التي تتبعها الهند في انخراطها، ومستوى فعاليتها في تحقيق أهدافها في ظل التنافس الدولي المتزايد والتحديات الداخلية والخارجية .إن منطقة القرن الأفريقي، على وجه الخصوص، لم تكن بمنأى عن صراعات وتوازنات القوى الدولية، مما يجعل فهم الديناميكيات السياسية فيها أمراً بالغ الأهمية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية هذا البحث حول فهم التطورات التي طرأت على السياسة الخارجية الهندية تجاه شرق أفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. على الرغم من العلاقات التاريخية العميقة التي تربط الهند بالقارة الأفريقية، فإن التحولات العالمية والإقليمية قد

فرضت على نيودلهي إعادة تقييم استراتيجياتها وأدواتها لتعزيز مصالحها في هذه المنطقة الحيوية. وتأسيساً على ذلك، تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الرئيسية التالية:

- ماهي أبرز الدوافع التي تحرك السياسة الهندية نحو منطقة شرق أفريقيا؟
- ماهي الأليات والمظاهر الرئيسية التي تتخذها الهند في انخراطها مع دول شرق أفريقيا؟
- الى أي مدى يمكن تقييم فعالية هذه السياسة في تحقيق الأهداف المرجوة للهند؟
- كيف تتأثر هذه السياسة بالتنافس المحتدم مع القوي الدولية والإقليمية الأخرى في المنطقة ؟
- ما هي التحديات الداخلية والخارجية التي قد تعترض طريق تنفيد هذه السياسة وتحقيق أهدافها ؟

فرضية البحث:

تفترض هذه الدراسة أن السياسة الخارجية الهندية تجاه شرق أفريقيا قد تطورت بشكل كبير بعد الحرب الباردة، مدفوعة بمجموعة من المصالح الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية المتزايدة. وتفترض أيضاً أن الهند تسعى لتقديم نموذج تعاون بديل عن القوى التقليدية والصاعدة الأخرى، مثل الصين، التي تعتمد مقاربة "الموارد مقابل النقد"، مقابل تركيز الهند على الإنتاجية المحلية، والشفافية، وتعزيز المهارات. ومع ذلك، تفترض الدراسة أن هذه السياسة تواجه تحديات كبيرة تتعلق بفعالية آلياتها، وتأثير المنافسة الدولية، وبعض القضايا الداخلية التي قد تعيق تحقيق كامل أهدافها. هذا الطرح يتيح فحصاً دقيقاً للتحولات في النهج الهندي، وتأثير العوامل المتعددة على مسار هذه العلاقات.

أهداف البحث:

لتحقيق فهم شامل للسياسة الخارجية الهندية تجاه شرق أفريقيا، يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

حليل التطور التاريخي للعلاقات الهندية-الأفريقية، مع التركيز على شرق أفريقيا :يهدف هذا إلى تتبع مسار العلاقات منذ جذورها القديمة وصولاً إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لفهم الأسس التي بنيت عليها السياسة الحالية.

1. تحديد وفهم الدوافع والمصالح الرئيسية التي تشكل السياسة الخارجية الهندية تجاه شرق أفريقيا :يشمل ذلك الدوافع الاقتصادية، الاستراتيجية، الأمنية، والسياسية التي تدفع الهند لتعزيز وجودها في المنطقة.
2. استعراض الآليات والأدوات التي تستخدمها الهند لتعزيز حضورها ونفوذها في المنطقة :يتضمن ذلك مبادرات التعاون، الاستثمارات، المساعدات، والجهود الدبلوماسية والعسكرية.
3. تقييم التحديات والمعوقات التي تواجه السياسة الهندية في شرق أفريقيا :يهدف هذا إلى تحليل العقبات الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على فعالية السياسة الهندية.
4. تقديم توصيات لتعزيز فعالية السياسة الهندية أو فهم أعمق لديناميكيات المنطقة :بناءً على التحليل، سيتم تقديم مقترحات تساهم في تطوير السياسة أو في فهم أعمق للتفاعلات الإقليمية.

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهمية بالغة على مستويين:

أولا: الأهمية العلمية :يسهم البحث في إثراء الأدبيات العربية المتخصصة في دراسات السياسة الخارجية الهندية والعلاقات الهندية-الأفريقية، خاصة فيما يتعلق بمنطقة شرق أفريقيا التي تحظى باهتمام متزايد من قبل القوى الدولية. يقدم البحث تحليلاً معمقاً للدوافع والآليات والتحديات التي تواجه الهند في هذه المنطقة، مما يضيف إلى الفهم النظري للسياسات الخارجية للقوى الصاعدة وكيفية تفاعلها مع المناطق الحيوية. إن دراسة العلاقة بين بناء الدولة في أفريقيا ومستوى الأمن والاستقرار فيها، وكذا انعكاسات قصور متطلبات بناء الدولة، تبرز أهمية هذا البحث في سياق العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

ثانياً: الأهمية العملية :يوفر البحث رؤى قيمة لصناع القرار والمهتمين بالعلاقات الدولية في العالم العربي، لفهم أبعاد التنافس الدولي في شرق أفريقيا، وموقع الهند فيه. هذا الفهم المعمق قد يساعد في صياغة سياسات إقليمية أكثر استنارة واستجابة للتحولات الجيوسياسية. كما يسلط الضوء على الفرص والتحديات التي قد تنشأ عن هذا الانخراط الهندي للمنطقة، مما يمكن أن يفيد الدول الأفريقية في تعظيم مكاسبها من هذه الشراكات .إن تزايد اهتمام القوى الدولية بشرق أفريقيا يجعل من الضروري تحليل استراتيجيات هذه القوى لتحديد أفضل السبل للتعامل معها.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج التحليلي الوصفي**، الذي يهدف إلى وصف وتحليل السياسة الخارجية الهندية تجاه شرق إفريقيا حيث يتيح هذا المنهج تفكيك مكونات السياسة الهندية، ودوافعها، وآلياتها، وتقييم تأثيرها. بالإضافة إلى ذلك، سيتم استخدام **المنهج التاريخي** لتتبع تطور العلاقات الهندية-الأفريقية عبر الزمن، مما يساعد على فهم الجذور التاريخية لهذه العلاقات وكيف تشكلت السياسة الحالية.

المبحث الأول : الاطار التاريخي للعلاقات الهندية- الإفريقية

تتميز العلاقات بين الهند وشرق أفريقيا بعمق تاريخي يمتد لقرون عديدة، متجاوزة بذلك مجرد التفاعلات الحديثة بين الدول. هذه العلاقات لم تكن وليدة الصدفة، بل كانت مدفوعة بشكل أساسي بالتبادل التجاري النشط الذي شكل جسراً حضارياً واقتصادياً بين المنطقتين.

أولا: **الجذور التاريخية والتجارية**

تعود الجذور التاريخية للعلاقات بين الهند وشرق أفريقيا إلى آلاف السنين، حيث تشير الاكتشافات الأثرية إلى وجود حبوب مستأنسة من أصل أفريقي في مواقع هندية قديمة، مثل موقع "روجدي" في ولاية غوجارات، تعود إلى حوالي 2500-2300 قبل الميلاد .هذا الاكتشاف يمثل دليلاً ملموساً على الروابط التجارية المبكرة والتبادل الزراعي بين الحضارتين[1].لقد سهلت الرياح الموسمية هذه التفاعلات البحرية بشكل كبير، حيث كانت تهب من نوفمبر إلى مارس من الشمال الشرقي، حاملة المراكب الشراعية (الدهو) من آسيا إلى الساحل الأفريقي الشرقي. ومن مايو إلى سبتمبر، كانت الرياح تعكس اتجاهها، تهب من الجنوب الغربي، لتعيد المراكب وطواقمها إلى شبه الجزيرة العربية والهند والشرق الأقصى .هذا النمط الموسمي للرياح مكن التجار الهنود والعرب وغيرهم من الآسيويين من الوصول إلى نقاط متعددة على طول الساحل الأفريقي الشرقي، من القرن الأفريقي وصولاً إلى موزمبيق الحالية، لبيع بضائعهم وإقامة الاتصالات. كانت الهند في هذه الفترة مصدراً رئيسياً لسلع ذات قيمة عالية في أفريقيا، مثل الفلفل والحرير والقطن .في المقابل، كانت أفريقيا توفر موارد طبيعية، أبرزها العاج. ومع ذلك، تشير بعض الدراسات إلى أن استغلال العاج الأفريقي قد تأخر في البداية بسبب اكتفاء الهند الذاتي من العاج، وأن الاستغلال الكثيف بدأ لاحقاً نتيجة للمنافسة الشديدة بين الدول اليونانية الخلفاء بعد وفاة الإسكندر الأكبر .[2] هذه الروابط التجارية القديمة لم تقتصر على تبادل السلع، بل امتدت لتشمل التفاعل الثقافي والبشري. فالهجرات القسرية للأفارقة إلى شبه القارة الهندية زادت بشكل ملحوظ في القرن السادس الميلادي مع توسع التجارة العربية مع الهند .هذه التفاعلات التاريخية العميقة أوجدت أساساً متيناً للعلاقات بين الهند وشرق أفريقيا، مما يعني أن الحضور الهندي الحالي في المنطقة ليس ظاهرة جديدة، بل هو إعادة إحياء وتطوير لعلاقات قائمة منذ قرون.

ثانياً: دور الجالية الهندية في شرق أفريقيا:

لعبت الجالية الهندية دوراً محورياً في شرق أفريقيا على مر التاريخ، خاصة في الفترات التي سبقت الحقبة الاستعمارية وخلالها. استقر العديد من الهنود في المنطقة، لا سيما في مراكز تجارية حيوية مثل زنجبار وعُمان، حيث أثبتوا جدارتهم في المجال التجاري وسيطروا على قطاعات واسعة منه، ليصبحوا الفئة التجارية الأولى .وقد حظيت هذه الجاليات بمعاملة حسنة من قبل الحكام المحليين، مثل أسرة آل بوسعيد في عُمان، مما شكل حافزاً ساعد على هجرة أعداد كبيرة منهم منذ نهاية القرن الثامن عشر[3].

تعرف الهند على السواحل الشرقية لإفريقيا وراست بين سكانها وبين التجار علاقات تجارية تمتد جذورها إلى العصور القديمة. ويشير غالبية المصادر التاريخية التي تناولت العلاقة بين الهند وشرق إفريقيا إلى أن الرياح الموسمية لعبت دوراً أساسياً في حركة التجارة الهندية في المحيط الهندي، حيث كانت تواريخ الإبحار مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بموسم الرياح، ولم يكن الهنود الذين تداولوا مع

)1 Manish Karmwar, India's relations with East Africa: Historical Study July 2010 You are in the following link

)2(The same reference
https://www.researchgate.net/publication/334284675_INDIA'S_RELATIONS_WITH_EAST_AFRICA_A_HISTORICAL_STU

(3) مقدام عبد الحسن الفياض **المجتمع الهندي في عمان والعلاقة مع الإمامة الإباضية دراسة نموذجيه من تاريخ العماني** (مجله الخليج العربي المجلد 41 العدد واحد لسنه 2013م) ص25.

سكان شرق إفريقيا قد أسسوا إمبراطورية عربية أفريقية في التاريخ الحديث، وفي وقت لاحق، شجع السيد سعيد الهنود على الإبحار والاستقرار في عاصمته الجديدة زنجبار، حيث سعى بكل ما أوتي من قوة لتوفير الأمن والسلامة لهم(1).

منحَت السلطة العربية في زنجبار للجالية الهندية حريّاتٍ واسعةً، كحرية العمل وحرية التصرف بالفائض المالي بإرسال جزء منه إلى أقاربهم في الهند، فضلاً عن استيراد المنتجات المحلية وتخزينها حتى موعد عرضها في الأسواق أو تصديرها. ساهمت هذه الحريات بشكل كبير في تشجيع الجالية الهندية على العمل بجدّ وإخلاص، حيث أصبحت زنجبار مقراً رئيسياً لجميع مؤسساتهم التجارية الفعالة، التي امتدت أنشطتها إلى موانئ أفريقية أخرى. نتيجةً لذلك، تحولت زنجبار إلى ميناء تجاري رئيسي على الساحل الشرقي لأفريقيا. ولكن مع التوسع الأوروبي والاستعمار الداخلي، بدأت بعض الموانئ الأخرى في المنطقة تتنافس مع زنجبار، مثل موانئ منبتها ودار السلام. هذا الأمر دفع الجالية الهندية إلى التحول تدريجيًا إلى هذه المرافق الجديدة(2). إن الجالية الهندية في شرق أفريقيا، والتي لا تزال تشكل مجتمعات كبيرة في دول مثل جنوب أفريقيا، موريشيوس، كينيا، تنزانيا، وأوغندا ، لم تكن مجرد تجمع سكاني، بل كانت وما زالت تشكل جسراً ثقافياً واقتصادياً حيوياً بين الهند والمنطقة. هذه الجاليات تساهم في تعزيز الروابط التجارية والاستثمارية، وتعمل كقناة لنقل الأفكار والثقافات، مما يعمق من تأثير القوة الناعمة الهندية .إن وجود هذه الجاليات التاريخي والمعاصر يمنح الهند ميزة فريدة في تعزيز علاقاتها مع دول شرق أفريقيا، حيث يمكنها الاستفادة من هذه الروابط الشعبية والتجارية القائمة لتعزيز أهداف سياستها الخارجية(3).

حرصت الهند على تسجيل حضورها الإفريقي الأول خلال محاولات بلدان إفريقيا لحصولها على الاستقلال؛ حيث أصبحت صوتًا رائدًا في دعم إنهاء الاستعمار الأوروبي لإفريقيا داخل أروقة الأمم المتحدة، وعلى الرغم من معاناة الهند من الفقر المدقع بعد قرنين من الاستغلال الاستعماري؛ إلا أنها تُصَرِّح دائمًا بحرصها على تقاسم مواردها المحدودة مع البلدان الإفريقية تحت راية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي عام 1964م أطلقت الهند في هذا السياق برنامجًا للتعاون التقني والاقتصادي الهندي ITEC لتقديم المساعدة التقنية من خلال تنمية الموارد البشرية إلى البلدان النامية الأخرى مع البلدان الإفريقية وبرنامج الكومنولث الخاص للمساعدة الإفريقية(4)

إنّ انخراط الهند في القارة الأفريقية قد اتسم بالتجانس والتنوع عبر مجالات متعددة. فقد امتدت مشاركتها من الأدوار السياسية والأمنية، بما في ذلك المشاركة في عمليات حفظ السلام، إلى المجال الاقتصادي من خلال الاستثمارات التي شارك فيها القطاعان العام والخاص. كما شمل انخراط الهند جوانب ثقافية مثل منح الدراسية للطلاب الأفارقة، بالإضافة إلى الجوانب التنموية من خلال تقديم المساعدات الإنسانية والإغاثة. تم ترسيخ هذا التعاون منذ أكثر من نصف قرن، بدءًا من مؤتمر باندونج عام 1955م الذي جمع بين الدول المستقلة حديثًا في إفريقيا وآسيا. ساهم المؤتمر في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، وخاصةً بعد تجاربهم المشتركة في النضال ضد الاستعمار الأوروبي، فضلاً عن التحديات التنموية التي تواجههم جميعًا(5).

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الهندية في شرق إفريقيا: الدوافع والأبعاد:

تتعدد الدوافع والأبعاد التي تشكل السياسة الخارجية الهندية تجاه شرق أفريقيا، وتشمل مصالح اقتصادية، استراتيجية، أمنية، سياسية، بالإضافة إلى استخدام القوة الناعمة. هذه الدوافع تتفاعل معاً لتشكل استراتيجية هندية شاملة تهدف إلى تعزيز نفوذ نيودلهي في المنطقة.

أولاً: المصالح الاقتصادية والتجارية

تعتبر المصالح الاقتصادية والتجارية من أبرز الدوافع المحركة للسياسة الهندية في شرق أفريقيا. شهدت العلاقات التجارية بين الهند وأفريقيا نمواً ملحوظاً، حيث تجاوز حجم التجارة الثنائية 70 مليار دولار في 2012-2013، ووصل إلى أكثر من 63 مليار

(1) بنيان سعود تركي **الجالية الهندية في شرق افريقيا في عهد السيد برغش بن سعيد 1870 - 1880** ،(مجلة دراسات تاريخية العدد 81 يونيو 2003م). ص151.

(2) المرجع السابق، ص154.

(3) نهاد محمود، **التوجه الهندي نحو افريقيا النشأة الدوافع المآخذ**، مجله قراءات أفريقية، 2023م ، متاح على الرابط التالي: https://qiraatafrican.com/16055/ ، تاريخ الدخول 2025/5/20م.

(4) Malancha Chakrabarty, "India-Africa relations: Partnership, COVID-19 setback and the way forward" (Observer Research Foundation (ORF), Apr 2021) on: https://rb.gy/jlly7

(5) Meera Venkatachalam, Renu Modi, "A look at how India's Africa strategy is working" (The Conversation, Mar 2019) on: https://shorturl.at/fqr28

دولار في 2017-2018، متجاوزاً بذلك حجم التجارة مع شركاء أوروبيين رئيسيين والولايات المتحدة .هذا النمو يعكس الأهمية المتزايدة لأفريقيا كسوق ضخمة وغير مستغلة بالكامل للمنتجات الهندية، خاصة في قطاعات التصنيع، المنسوجات، الأدوية، السيارات، والآلات الخفيفة[1]. تتدفق الاستثمارات الهندية إلى أفريقيا من القطاعين العام والخاص، مع تركيز كبير على دول مثل موريشيوس (19% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية) نظراً لنظامها الضريبي الجذاب ووجود جالية هندية كبيرة .بينما تركز استثمارات القطاع العام على أمن الطاقة، يفضل القطاع الخاص الاستثمار في قطاعات غير الطاقة مثل التصنيع .تركز الهند استثماراتها أيضاً في البنية التحتية مثل الطرق والسدود وكهربة الريف بالطاقة الشمسية، وتسعى لنقل التكنولوجيا بأسعار معقولة ومنافسة للصين[2].

تلبية الاحتياجات الهندية من الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة يمثل دافعاً اقتصادياً حيوياً .تسعى الهند إلى تنويع مصادر إمدادات النفط بعيداً عن الشرق الأوسط، وتعتبر أفريقيا، بكونها منتجاً رئيسياً لليورانيوم والبلاتين والكروم، حاسمة لتلبية احتياجات الهند من الموارد .يشكل النفط من نيجيريا والذهب والألماس من جنوب أفريقيا واردات رئيسية للهند من القارة .هذا التوجه يتماشى مع الأهداف الأساسية للهند كقوة اقتصادية صاعدة تسعى إلى تحقيق الاستدامة والقدرة على التأثير الاقتصادي دولياً وإقليمياً[3].

ثانياً: المصالح الاستراتيجية والأمنية:

تمتد المصالح الهندية في شرق أفريقيا إلى الأبعاد الاستراتيجية والأمنية، نظراً للموقع الجيوسياسي للمنطقة على المحيط الهندي. تسعى الهند لتعزيز حضورها الأمني والعسكري في أفريقيا، خاصة في منطقة شرق وجنوب القارة، من خلال بناء القواعد العسكرية والاستثمار في بناء الموانئ .هذا التحرك يهدف إلى تأمين سواحل المحيط الهندي وحماية التجارة البينية، خاصة أن تسع دول أفريقية تطل على المحيط الهندي (جزر القمر، كينيا، مدغشقر، موريشيوس، موزمبيق، سيشل، الصومال، جنوب أفريقيا، تنزانيا. تعتبر الهند مساهماً كبيراً في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، حيث شكلت قوات حفظ السلام الهندية حوالي 80% من قواتها في أفريقيا بحلول عام 2015 .وقد أشادت جيبوتي بدور الهند في الحفاظ على السلام والاستقرار في القرن الأفريقي، خاصة في مكافحة الإرهاب .كما عقدت مناورات عسكرية مشتركة بين الهند و23 دولة أفريقية في مارس 2023، عرضت خلالها الهند معدات عسكرية مصنعة محلياً .يشمل التعاون الأمني أيضاً الجهود المشتركة ضد التطرف، الأمن السيبراني، والتدريب العسكري[4]. إن تأمين الوجود الهندي في القرن الأفريقي يمثل أولوية استراتيجية، خاصة في سياق تنامي النفوذ البحري الصيني في المنطقة .هذا التوجه يعكس رؤية الهند الاستراتيجية المشتركة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ، والتي تتشاركها مع دول مثل أستراليا واليابان والولايات المتحدة ضمن مجموعة "الرباعية .(Quad) "كما اعتمدت الهند مبادرة "قلادة الماس" منذ عام 2011، والتي تحاكي مبادرة "خيط اللؤلؤ" الصينية، وتشمل موانئ في الهند وسنغافورة وإندونيسيا وسيشل وعُمان وإيران .هذه الجهود تعكس حرص الهند على تعزيز أمنها البحري وحماية مصالحها الحيوية في مياه المحيط الهندي.

ثالثاً: المصالح السياسية والدبلوماسية:

تسعى الهند إلى تحقيق مجموعة من المصالح السياسية والدبلوماسية في شرق أفريقيا، والتي تتجاوز الأبعاد الاقتصادية والأمنية. أحد الأهداف الرئيسية هو استمالة الكتلة التصويتية الكبيرة التي تمتلكها أفريقيا في المحافل الدولية، خاصة في الأمم المتحدة، تروج الهند للقيم المشتركة وتدعو إلى نظام عالمي أكثر عدلاً، وقد دعت صراحة إلى زيادة تمثيل أفريقيا في الهيئات متعددة الأطراف، بما في ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، هذا الدعم يعزز مكانة الهند كشريك موثوق به لأفريقيا على الساحة الدولية[5]بالإضافة إلى ذلك، تسعى الهند إلى تقديم نموذج بديل للنموذج الصيني في القارة .فبينما يركز النموذج الصيني على "الموارد مقابل النقد"، تركز الهند على الإنتاجية المحلية، الشفافية، وتعزيز المهارات، مما يعكس مقاربة مختلفة قد تكون أكثر

(1) المصطفى المعتصم، **التعاون الهندي الأفريقي.. الشراكة الاستراتيجية الهندية المغربية نموذجاً**، الميادين بيروت يناير 2025م متاح على الرابط التالي https://www.almayadeen.net/reports/ تاريخ الدخول 2025/5/20م.

(2) شادي إبراهيم، **إستراتيجية الهند في إفريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات والابحاث، 21 يونيو 2023م متاح على الرابط التالي : https://studies.aljazeera.net/ar/article/5682 تاريخ الدخول 2025/5/20م.

(3) وفاء لطفى ، **القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً**، (مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 24، العدد 1، يناير 2023م)،ص 240.

(4) نهاد محمود، **التوجه الهندي نحو افريقيا النشأة الدوافع المآخذ**، مرجع سبق ذكره

(5) المرجع السابق.

جاذبية لبعض الدول الأفريقية .هذا لا يعني بالضرورة منافسة مباشرة، بل تقديم خيارات متعددة للدول الأفريقية. كما تستغل الهند التحولات العالمية لزيادة نفوذها ومزاحمة التأثير الأوروبي .على سبيل المثال، خلال جائحة كوفيد-19، عززت تبرعات الهند باللقاحات للدول الأفريقية من مكانتها، خاصة في الوقت الذي كانت فيه القوى الغربية تحتكر اللقاحات .هذه التحركات الدبلوماسية تعكس قدرة الهند على التكيف مع التغيرات في النسق الدولي وتحقيق خطوات تنموية في مختلف المجالات، مما يعزز مكانتها كقوة صاعدة[1]

رابعاً: القوة الناعمة والدور الثقافي:

تعتبر القوة الناعمة عنصراً أساسياً في السياسة الخارجية الهندية تجاه شرق أفريقيا، حيث تستفيد الهند من روابطها التاريخية والثقافية لتعزيز نفوذها. تلعب الجالية الهندية الكبيرة في شرق وجنوب أفريقيا دوراً مهماً في تعزيز هذه القوة، حيث تشكل جسراً ثقافياً واقتصادياً .أكبر الجاليات الهندية تتواجد في جنوب أفريقيا، موريشيوس، ريونيون، كينيا، تنزانيا، وأوغندا .هذه الجاليات تساهم في نقل الثقافة والقيم الهندية، وتعمل كقناة للتأثير، تقدم الهند 900 منحة دراسية سنوياً للطلاب الأفارقة من خلال المجلس الهندي للعلاقات الثقافية وزمالة "سي في رامان" الدولية .هذه المنح تساهم في بناء القدرات البشرية في أفريقيا، وتخلق روابط طويلة الأمد بين الأجيال الشابة الأفريقية والهند. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الهند مورداً رئيسياً للأدوية الجنسية بأسعار معقولة، حيث تعالج غالبية الأفارقة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، هذا الدور في توفير الرعاية الصحية يعزز صورة الهند كشريك موثوق به وداعم للتنمية البشرية.

تستغل الهند أيضاً إرث المهاتما غاندي كرمز لمناهضة الاستعمار في بعض الدول الأفريقية .فرغم أن إرثه قد يثير تساؤلات في دول أخرى مثل جنوب أفريقيا ومالاوي وغانا بسبب اتهامات بالعنصرية، إلا أن الهند تسعى إلى تبني نهج مخصص لكل دولة أفريقية في هذا الصدد .إن القيم والمصالح الهندية تتداخل في سياستها الخارجية، والنهج الحيادي الذي تتبناه الهند بكونها "صديقة للجميع" يخدم مصالحها الجوهرية والمستدامة .القوة الناعمة التي تتمتع بها الهند ترسم صورة إيجابية لها في المنطقة، تتجاوز في بعض الأحيان صورة القوى الأخرى التي قد ترتبط بأيديولوجيات معينة أو سلوك سابق في السياسة الخارجية[2].

المبحث الثالث: آليات عمل السياسة الهندية في شرق إفريقيا وأوجه تجليها:

تستخدم الهند مجموعة متنوعة من الآليات والأدوات لتعزيز انخراطها ونفوذها في شرق أفريقيا، مما يعكس استراتيجية شاملة ومتعددة الأوجه.

أولا: المنتديات والقمم

تعد منتديات الهند-أفريقيا (India-Africa Forum Summits - IAFS) من أبرز الآليات التي تستخدمها الهند لإضفاء الطابع المؤسسي على علاقاتها مع القارة .عقدت القمة الأولى في عام 2008، تلتها قمم في أديس أبابا (2011) ونيودلهي (2015)، مع تأجيل القمة الرابعة بسبب جائحة كوفيد-19 .تمحورت هذه القمم حول مجالات متعددة بهدف دفع الشراكة بين الهند وأفريقيا في المجالات الرئيسية ذات الاهتمام المشترك، مثل الزراعة والأمن الغذائي، الصحة، التعليم، تكنولوجيا المعلومات، التغير المناخي، والاقتصاد الأزرق .وقد شهدت هذه القمم حضور رؤساء دول ووفود وزارية رفيعة المستوى، مما يؤكد على أهميتها الاستراتيجية[3]

بالإضافة إلى القمم، قامت الهند بزيارات رفيعة المستوى موجهة إلى القارة، مثل زيارة رئيس الوزراء ناريندرا مودي إلى أوغندا ورواندا في عام 2018، حيث تم توقيع اتفاقيات في مجالات الزراعة والدفاع والطاقة الخضراء .كما زاد عدد السفارات الهندية في أفريقيا من 29 إلى 47 سفارة، مما يشير إلى رغبة الهند في إقامة علاقات أكثر جدية وعمقاً .هذه المنتديات والزيارات تعكس التزام الهند بتعزيز العلاقات على أعلى المستويات الدبلوماسية والسياسية.

ثانياً: خطوط الائتمان والمساعدات:

تعتبر خطوط الائتمان (Lines of Credit - LOC) والقروض الميسرة، بالإضافة إلى برنامج التعاون التقني والاقتصادي الهندي(Indian Technical and Economic Cooperation - ITEC) ، ركائز أساسية في استراتيجية الهند لبناء القدرات

(1)وفاء لطفى، **القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً**، مرجع سبق ذكره، ص244.

(2) كديرا بثياغودا ، **العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي فرصة استراتيجية، دراسة تحليلية**، صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 18 ،فبراير 2017م ص6.

(3) نهاد محمود، **التوجه الهندي نحو افريقيا النشأة الدوافع المآخذ**، مرجع سبق ذكره.

والتدريب والتعاون التقني والاقتصادي في أفريقيا .وقد أفادت استثمارات الهند البلدان الأفريقية في بناء قدراتها، وعملت على نقل التكنولوجيا بأسعار معقولة ومنافسة[1]تركز الهند استثماراتها في البنية التحتية مثل الطرق والسدود وكهربة الريف بالطاقة الشمسية . هذه المشاريع تساهم بشكل مباشر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأفريقية. علاوة على ذلك، تقدم الهند الدعم خلال تعرض البلدان الأفريقية للكوارث الطبيعية .على سبيل المثال، أرسلت الهند مساعدات غذائية إلى الدول المتضررة من الجفاف في القرن الأفريقي في أكتوبر 2020، كما قامت بعثات بحرية هندية بتسليم إمدادات غذائية وطبية خلال جائحة كوفيد-19 إلى الدول الجزرية في المحيط الهندي .هذه المساعدات تعزز صورة الهند كشريك إنساني وموثوق به في أوقات الأزمات[2].

ثالثاً: التعاون العسكري والأمني:

توسعت الهند في مشاركتها في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، حيث كانت مساهماً كبيراً في هذه العمليات .في عام 2015، شكلت قوات حفظ السلام الهندية حوالي 80% من قواتها في أفريقيا .هذا الالتزام يعكس اهتمام الهند بالحفاظ على الأمن والاستقرار في القارة، بالإضافة إلى ذلك، تسعى الهند إلى تعزيز حضورها الأمني والعسكري من خلال بناء القواعد العسكرية والاستثمار في الموانئ، خاصة في منطقة شرق وجنوب القارة .وقد عقدت مناورات عسكرية مشتركة بين الهند و23 دولة أفريقية في مارس 2023، استمرت تسعة أيام، وعرضت خلالها الهند معدات عسكرية مصنعة محلياً .هذا التعاون العسكري يهدف إلى تعزيز القدرات الدفاعية للدول الأفريقية، وتبادل الخبرات، ومواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، التعاون الأمني المشترك يشمل أيضاً جهوداً لمكافحة التطرف والإرهاب .ففي مايو 2022، صرح وزير الشؤون الخارجية الهندي بأن الهند تحرص على التعاون مع البلدان الأفريقية لمواجهة التهديدات المتزايدة التي يشكلها التطرف والإرهاب على مجتمعاتها .كما يمتد التعاون ليشمل الأمن السيبراني والتدريب العسكري، مما يعكس مقاربة شاملة للأمن[3]

رابعاً: الاستثمارات المباشرة ونقل التكنولوجيا:

تعتبر الاستثمارات المباشرة ونقل التكنولوجيا من المظاهر الرئيسية للانخراط الاقتصادي الهندي في شرق أفريقيا. لقد أفادت استثمارات الهند البلدان الأفريقية في بناء قدراتها، وعملت على نقل التكنولوجيا بأسعار معقولة ومنافسة للصين .هذا التركيز على نقل التكنولوجيا يهدف إلى تمكين الدول الأفريقية وتعزيز قدراتها الصناعية والتقنية، بدلاً من مجرد استغلال الموارد. و تركز الهند استثماراتها في البنية التحتية، مثل الطرق والسدود ومشاريع كهربة الريف بالطاقة الشمسية .هذه المشاريع الحيوية تساهم في تحسين الظروف المعيشية، وتوفير فرص العمل، ودعم النمو الاقتصادي في المناطق المستهدفة. إن هذه الاستثمارات، سواء من القطاع العام أو الخاص، تهدف إلى تحقيق منافع تجارية متبادلة، وتوسيع السوق للمنتجات الهندية، وتلبية احتياجات الهند من الموارد الطبيعية، ومع ذلك، فإن فعالية هذه الاستثمارات تعتمد على عوامل متعددة، بما في ذلك القدرة على إتمام المشروعات في التوقيت الملائم وحسب الخطط الموضوعة .كما أن الهند تسعى إلى معالجة المخاوف لدى المبتعثين الأفارقة إلى الهند، لضمان تجربة إيجابية تعزز الروابط الثقافية والبشرية .إن هذه الآليات مجتمعة تشكل الإطار العملي الذي تتبعه الهند لتعزيز حضورها ونفوذها في شرق أفريقيا، مع التركيز على التعاون التنموي والاقتصادي والأمني[4]

المبحث الرابع : التحديات والمعوقات التي تواجه السياسة الهندية:

على الرغم من الجهود الهندية المتزايدة لتعزيز نفوذها في شرق أفريقيا، إلا أن سياستها تواجه مجموعة من التحديات والمعوقات التي تؤثر على فعاليتها وقدرتها على تحقيق كامل أهدافها. هذه التحديات تنبع من عدة مصادر، بما في ذلك المنافسة الدولية، والتحديات الداخلية الأفريقية، وبعض القضايا المرتبطة بالسياسة الهندية نفسها.

أولاً: المنافسة الدولية والإقليمية:

تعتبر المنافسة الشديدة من القوى الدولية والإقليمية الأخرى في أفريقيا أحد أبرز المعوقات التي تواجه السياسة الهندية. فالهند تتنافس مع قوى كبرى مثل الصين، التي لديها استراتيجية أفريقية واضحة المعالم ومنتديات تعاون منتظمة (منتدى التعاون الصيني الأفريقي .(FOCAC - بينما تركز الصين على نهج "الموارد مقابل النقد" وتطوير البنية التحتية الضخمة، تسعى الهند لتقديم

(1) شادي إبراهيم، **إستراتيجية الهند في إفريقيا**، مرجع سبق ذكره.

(3) الهند تعرض على دول إفريقية عتادًا عسكريًّا بأسعار معقولة" (سكاي نيوز عربية، 29 مارس 2023م) متاح على الرابط التالي : https://shorturl.at/biBR2 : تاريخ الدخول 2025/5/26م.

(4) نهاد محمود، **التوجه الهندي نحو افريقيا النشأة الدوافع المآخذ**، مرجع سبق ذكره.

نموذج بديل يركز على الإنتاجية المحلية، الشفافية، وتعزيز المهارات .ومع ذلك، فإن حجم الاستثمارات الصينية ونفوذها الاقتصادي والسياسي في القارة يمثل تحدياً كبيراً للهند[1].

إلى جانب الصين، تتنافس الهند أيضاً مع القوى الغربية التقليدية التي لها مصالح راسخة في أفريقيا، بالإضافة إلى قوى صاعدة أخرى. هذا التنافس المحتدم في منطقة القرن الأفريقي، التي تشكل نقطة التقاء للمصالح الدولية، يجعل من الصعب على الهند ترسيخ نفوذها بشكل كامل .إن غياب استراتيجية واضحة للتنمية الأفريقية لدى الهند، مقارنة بالرؤية الشاملة التي تقدمها الصين في مجالات السياسة، الأمن، الجانب العسكري، والاستثمار، بما في ذلك تطوير البنية التحتية واستخدام القوة الناعمة، يضع الهند في موقف يتطلب مزيداً من التحديد والتركيز[2]إلى جانب الصين، تتنافس الهند أيضاً مع القوى الغربية التقليدية التي لها مصالح راسخة في أفريقيا، بالإضافة إلى قوى صاعدة أخرى. هذا التنافس المحتدم في منطقة القرن الأفريقي، التي تشكل نقطة التقاء للمصالح الدولية، يجعل من الصعب على الهند ترسيخ نفوذها بشكل كامل .إن غياب استراتيجية واضحة للتنمية الأفريقية لدى الهند، مقارنة بالرؤية الشاملة التي تقدمها الصين في مجالات السياسة، الأمن، الجانب العسكري، والاستثمار، بما في ذلك تطوير البنية التحتية واستخدام القوة الناعمة، يضع الهند في موقف يتطلب مزيداً من التحديد والتركيز

ثانياً: التحديات الداخلية الأفريقية

تؤثر التحديات الداخلية في الدول الأفريقية على فعالية السياسة الهندية. أحد الانتقادات الرئيسية الموجهة للهند هو انخراطها غير المشروط مع الأنظمة الاستبدادية أو غير المنتخبة ديمقراطياً في أفريقيا جنوب الصحراء، مثل السودان والغابون .هذا النوع من الانخراط قد يضفي شرعية على أنظمة قمعية، مما يتعارض مع القيم الديمقراطية التي تدعي الهند التمسك بها، وقد يثير تساؤلات حول طبيعة شراكاتها[3]

كما تواجه الهند تحديات تتعلق بفعالية تنفيذ المشاريع، حيث أن هناك انتقادات حول عدم الانتهاء من المشروعات في التوقيت الملائم وحسب الخطط الموضوعة .بالإضافة إلى ذلك، تعاني كل من الشركات الهندية والإدارات الأفريقية من البيروقراطية الشديدة، مما يعيق تنفيذ المشاريع ويؤخر صرف الأموال للمشاريع الحيوية في البنية التحتية .هذه العقبات البيروقراطية تؤثر سلباً على جاذبية أفريقيا للاستثمارات الهندية وتعيق تحقيق الأهداف التنموية المشتركة.

ثالثاً: التحديات المرتبطة بالسياسة الهندية:

توجد أيضاً تحديات تنبع من طبيعة السياسة الهندية نفسها أو من ممارسات بعض الجهات الهندية:

أ- فعالية دور حفظ السلام :على الرغم من مساهمة الهند الكبيرة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا، إلا أن هناك جدلاً متزايداً حول فوائد هذا الاستثمار .تثار تساؤلات حول البعثات سيئة التجهيز والإدارة، وما إذا كانت هذه المشاركة تتماشى مع تطلعات الهند كقوة عظمى. كما ظهرت ادعاءات بسوء سلوك جنسي، وفساد، وفشل في حماية المدنيين من قبل بعض حفظة السلام الهنود، مما أثر سلباً على سمعة الهند.

ب- نقص استراتيجية تنموية واضحة :يواجه نموذج التعاون التنموي الهندي انتقادات لافتقاره إلى استراتيجية واضحة المعالم . يُنظر إلى الخطاب الهندي تجاه أفريقيا على أنه موروث إلى حد كبير من حقبة نهرو، ويقدم مزايا محدودة مقارنة بالمنافسين .هذا النقص في الرؤية الاستراتيجية الشاملة يمكن أن يقلل من تأثير جهود الهند التنموية.

ج- نقص التنسيق :هناك نقص في التنسيق بين الوكالات الهندية المسؤولة عن تنفيذ برامج التنمية، خاصة في المنح الدراسية وبناء القدرات .يؤدي هذا إلى التركيز على بعض المهام وإهمال أخرى، مما يقلل من الأثر التنموي الكلي.

د- الحوادث العنصرية :على الرغم من الإشادة بالمنح الدراسية والبعثات، إلا أنه كانت هناك حوادث متفرقة من العنصرية ضد الطلاب الأفارقة في الهند، مما أضر بسمعة الهند.

(1) المصطفى المعتصم، **التعاون الهندي الأفريقي.. الشراكة الاستراتيجية الهندية المغربية نموذجاً**، مرجع سبق ذكره.
(2)سعيد الصباغ، **سياسة إيران تجاه القرن الأفريقي وشرق أفريقيا في ضوء استراتيجية الخطوة الثانية 2023/2019**، (مجلة الدراسات الأفريقية، المجلد 26، العدد 1، يناير 2024م). ص 244.
(3) حسن عبد الحليم محمد، محمود أبو العينين، **الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا بعد الحرب الباردة. القرن الافريقي** ، (مجلة الدراسات الأفريقية ، المجلد 45 العدد 2 أبريل 2023م) 526.

ه- الاستثمار المحدود والمركز : يعتبر الاستثمار الهندي في أفريقيا جنوب الصحراء محدوداً للغاية مقارنة بالصين، حيث تذهب معظم الاستثمارات إلى موريشيوس بسبب نظامها الضريبي .يواجه المستثمرون الهنود عقبات مثل نقص معلومات السوق، وضعف البنية التحتية، وارتفاع تكاليف النقل، والفساد.

و- التهرب الضريبي والانتهاكات البيئية : اتُهمت بعض الشركات الهندية بالتهرب الضريبي، وانتهاك اللوائح البيئية، وتجاهل قوانين العمل. كما واجهت شركات زراعية وتعدينية انتقادات بسبب الاستيلاء على الأراضي وتهجير السكان المحليين (1)

ز- نماذج النمو عالية الكربون : اعتماد الهند على نماذج نمو عالية الكربون في بعض قطاعات الطاقة في أفريقيا، مدفوعاً بتزايد الطبقة الوسطى والتحضر السريع في الهند، أدى إلى استخراج سريع للمعادن ومخاطر بيئية وصحية مرتبطة بذلك للسكان المحليين، هذه التحديات مجتمعة تتطلب من الهند إعادة تقييم استراتيجياتها وتكييفها مع الواقع الأفريقي المعقد والمنافسة الدولية الشديدة لضمان فعالية سياستها الخارجية في شرق أفريقيا.

الخاتمة

لقد كشفت هذه الدراسة بصورة واضحة عن الأبعاد المتعددة والتطورات المستمرة في السياسة الخارجية الهندية تجاه شرق أفريقيا. يتضح جليًا أن هذه السياسة ليست مجرد استجابة ديناميكية للتحولات الجيوسياسية المعاصرة التي تشهدها الساحة الدولية والإقليمية، بل هي في جوهرها امتداد طبيعي ومتأصل لروابط تاريخية عميقة وجذور تجارية وحضارية غنية تمتد لقرون طويلة.

على الصعيد التاريخي والحضاري، رسخت الهند مكانتها كشريك موثوق به لدول شرق أفريقيا، مستفيدة من التبادلات الثقافية والتجارية التي سبقت الاستعمار. هذه الروابط المتجذرة في التاريخ لم تقتصر على حركة التجارة فحسب، بل شملت أيضًا تبادل المعارف والقيم الثقافية، وتأسيس جاليات هندية أسهمت بفاعلية في نسيج المجتمعات الأفريقية. هذا الإرث المشترك يشكل اليوم ركيزة أساسية للدبلوماسية الهندية، حيث تتبنى الهند نهجًا قائمًا على التفاهم المتبادل والاحترام، بعيدًا عن أي أجندات استعمارية.

أما في السياق المعاصر، تتجلى الأبعاد المتعددة للسياسة الهندية في تركيزها على التعاون الاقتصادي والتنموي، فالهند تسعى لتعزيز التجارة والاستثمار في المنطقة، مع تقديم الدعم الفني والمساعدات الإنمائية في قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية والتدريب المهني. يضاف إلى ذلك البعد الأمني والاستراتيجي، لا سيما في مجال الأمن البحري ومكافحة القرصنة والإرهاب، وهو ما يعكس الدور المتنامي للهند كقوة بحرية في المحيط الهندي. كما تولي الهند أهمية خاصة لتعزيز الروابط الثقافية والشعبية، مستخدمة قوتها الناعمة لتقوية أواصر الصداقة والشراكة.

إن التطورات المستمرة في هذه السياسة تبرز من خلال المبادرات الهندية الجديدة التي تهدف إلى تعميق هذه العلاقات، مثل تقديم خطوط ائتمانية سخية، ومشاريع بناء القدرات، وتبادل الخبرات التنموية. هذه المبادرات لا تعكس فقط طموح الهند لترسيخ مكانتها كشريك تنموي موثوق به، بل تؤكد أيضًا على رؤيتها المتمثلة في تحقيق "نمو تشاركي" يعود بالنفع على الجانبين. في عالم يتسم بتغيرات جيوسياسية سريعة، تسعى الهند إلى بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد في شرق أفريقيا، تعزز من الاستقرار الإقليمي وتساهم في بناء نظام عالمي أكثر توازنًا وتعددية.

وفي الختام، تؤكد هذه الدراسة أن العلاقة بين الهند وشرق أفريقيا ليست مجرد سلسلة من التفاعلات السياسية، بل هي نسيج معقد من التاريخ والاقتصاد والاستراتيجية يصب في مصلحة التنمية والرخاء المشترك. ومع استمرار الهند في صعودها كقوة عالمية، فإن تعميق هذه العلاقات مع دول شرق أفريقيا سيظل ركيزة أساسية لتحقيق تطلعاتها الاستراتيجية والاقتصادية، مع المساهمة في مستقبل مزدهر للمنطقة برمتها.

النتائج :

تؤكد النتائج الرئيسية للبحث أن السياسة الخارجية الهندية تجاه شرق أفريقيا قد شهدت تحولاً كبيراً بعد الحرب الباردة، مدفوعة بمجموعة معقدة من المصالح. فمن الناحية الاقتصادية، تسعى الهند إلى تأمين موارد الطاقة والمواد الخام، وتوسيع أسواقها لمنتجاتها المتنوعة، وتعزيز تدفق الاستثمارات في البنية التحتية ونقل التكنولوجيا .هذا الدافع الاقتصادي يتجلى في النمو الملحوظ في حجم التجارة والاستثمارات الثنائية.

استراتيجياً وأمنياً، تعمل الهند على تعزيز حضورها البحري في المحيط الهندي، وتأمين ممرات التجارة، والمساهمة في عمليات حفظ السلام ومكافحة الإرهاب في المنطقة .هذه الجهود تعكس تطلعات الهند لتكون قوة أمنية إقليمية، خاصة في مواجهة النفوذ المتزايد لقوى أخرى. سياسياً ودبلوماسياً، تسعى الهند إلى استمالة الدعم الأفريقي في المحافل الدولية، وتقديم نموذج تعاون بديل عن النماذج السائدة، وتعزيز مكانتها كقوة صاعدة تسعى لنظام عالمي أكثر عدلاً.

أما على صعيد القوة الناعمة، فتستفيد الهند من الجالية الهندية الكبيرة في شرق أفريقيا، وتقدم المنح الدراسية، وتوفر الأدوية بأسعار معقولة، وتطلق مشاريع تكنولوجية مثل الشبكة الإلكترونية الأفريقية الشاملة .هذه المظاهر تعكس جهود الهند لبناء علاقات قائمة على التعاون التنموي وتبادل الخبرات.

ومع ذلك، فإن السياسة الهندية تواجه تحديات كبيرة. المنافسة الدولية الشديدة، خاصة من الصين، تفرض على الهند ضرورة تحديد استراتيجيتها بشكل أكثر وضوحاً .كما أن التحديات الداخلية في أفريقيا، مثل البيروقراطية وبعض الممارسات غير الديمقراطية، تؤثر على فعالية المشاريع الهندية .إضافة إلى ذلك، هناك انتقادات تتعلق بفعالية دور حفظ السلام، ونقص التنسيق في المبادرات التنموية، وحوادث عنصرية، وبعض الممارسات غير المسؤولة لشركات هندية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن الفرضية التي طرحها البحث مدعومة. فقد تطورت السياسة الخارجية الهندية تجاه شرق أفريقيا بشكل كبير بعد الحرب الباردة، مدفوعة بمصالح اقتصادية واستراتيجية وأمنية وسياسية، وتسعى لتقديم نموذج تعاون بديل. إلا أنها تواجه تحديات كبيرة تتعلق بفعالية آلياتها، وتأثير المنافسة الدولية، وبعض القضايا الداخلية التي تعيق تحقيق كامل أهدافها.

التوصيات:

بناءً على التحليل السابق، يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز فعالية السياسة الهندية في شرق أفريقيا، وللدول الأفريقية في التعامل مع هذا الانخراط:

- تطوير استراتيجية واضحة وشاملة يجب على الهند صياغة استراتيجية أفريقية واضحة المعالم، تتجاوز الخطاب التقليدي وتركز على أولويات محددة تتناسب مع احتياجات القارة، مع التركيز على الإنتاجية المحلية ونقل المعرفة.
- تعزيز التنسيق بين الوكالات :يجب تحسين التنسيق بين مختلف الوكالات الهندية المسؤولة عن تنفيذ برامج التعاون والتنمية في أفريقيا لضمان أقصى قدر من الفعالية والتأثير.
- معالجة القضايا الداخلية :يجب على الهند معالجة المخاوف المتعلقة بالتمييز العنصري ضد الطلاب الأفارقة، وفرض رقابة صارمة على الشركات الهندية لضمان التزامها بالمعايير البيئية والاجتماعية وقوانين العمل.
- التركيز على مشاريع مكتملة :يجب ضمان الانتهاء من المشروعات في التوقيت الملائم وحسب الخطط الموضوعة لتعزيز الثقة في الشراكات الهندية.
- تنويع الشراكات يجب على الدول الأفريقية تنويع شركائها الدوليين وعدم الاعتماد على قوة واحدة، والاستفادة من التنافس بين القوى الصاعدة لتعظيم مكاسبها.
- وضع أولويات واضحة يجب على الدول الأفريقية تحديد أولوياتها التنموية بوضوح والتفاوض مع الهند بناءً على هذه الأولويات لضمان أن تخدم الشراكات مصالحها الوطنية بشكل فعال.
- تعزيز الشفافية والحوكمة و العمل على مكافحة البيروقراطية والفساد لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وضمان تنفيذ المشاريع بفعالي.

المراجع:

أولا: المجلات العلمية:

(1) مقدام عبد الحسن الفياض **المجتمع الهندي في عمان والعلاقة مع الإمامة الإباضية دراسة نموذجيه من تاريخ العماني** (مجله الخليج العربي المجلد 41 العدد واحد لسنه 2013م) ص25.

(2) بنيان سعود تركي **الجالية الهندية في شرق أفريقيا في عهد السيد برغش بن سعيد 1870 - 1880** ،(مجلة دراسات تاريخية العدد 81 يونيو 2003م). ص151.

(3) سعيد الصباغ، **سياسة إيران تجاه القرن الأفريقي وشرق أفريقيا في ضوء استراتيجية الخطوة الثانية 2023/2019**، (مجلة الدراسات الأفريقية، المجلد 26، العدد 1، يناير 2024م). ص 244

(4) حسن عبد الحليم محمد، محمود أبو العينين، **الاستراتيجية الأمريكية في أفريقيا بعد الحرب الباردة. القرن الأفريقي** ، (مجلة الدراسات الأفريقية ، المجلد 45 العدد 2 أبريل 2023م) 526.

(5) وفاء لطفى ، **القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً**، (مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 24، العدد 1، يناير 2023م)،ص 240.

(6) كديرا بثياغودا ، **العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي فرصة استراتيجية، دراسة تحليلية**، صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة، رقم 18 ،فبراير 2017م ص6.

ثانيا: شبكة المعلومات الدولية:

(7) نهاد محمود، **التوجه الهندي نحو أفريقيا النشأة الدوافع المآخذ**، مجله قراءات أفريقية، 2023م ، متاح على الرابط التالي: https://qiraatafrican.com/16055/ ،

(8) المصطفى المعتصم، **التعاون الهندي الأفريقي.. الشراكة الاستراتيجية الهندية المغربية نموذجاً**، الميادين بيروت يناير 2025م متاح على الرابط التالي https://www.almayadeen.net/reports

(9) شادي إبراهيم، **إستراتيجية الهند في إفريقيا** مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، 21 يونيو 2023م متاح على الرابط التالي :https://studies.aljazeera.net/ar/article/5682

(10) الهند تعرض على دول إفريقية عتادًا عسكريًّا بأسعار معقولة" (سكاي نيوز عربية، 29 مارس 2023م) متاح على الرابط التالي : https://shorturl.at/biBR2 :

ثالثا: المراجع الأجنبية:

(11) Malancha Chakrabarty, "India-Africa relations: Partnership, COVID-19 setback and the way forward" (Observer Research Foundation (ORF), Apr 2021) on: https://rb.gy/jlly7

(12) Meera Venkatachalam, Renu Modi, "A look at how India's Africa strategy is working" (The Conversation, Mar 2019) on: https://shorturl.at/fqr28